

المشهد السياسي

الانتخابات النيابية في مهبّ الريح!

برج لـ «الأخبار»: لن أقبلك بغير التسجيل المسبق

يزداد الحديث عن المخاطر التي تطال إجراء الانتخابات النيابية المقبلة، مع الخشية من عدم القدرة على تنفيذ الاستحقاق في موعده في ظلّ الخلافات. «التسجيل المسبق» عقدة بارزة أمام العملية الانتخابية، ومع ذلك، لا تقارن بالتباينات التي لم تظهر بعد بين الكتلة السياسية

من الوزراء، وجرى الحديث فيها بشكل واضح عن الصعوبات التي تواجهها وزارة الداخلية في المهة المتبقية قبل الموعد، لتنفيذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات في أيار المقبل.

حتى إنه وصل الأمر بالوزير علي حسن خليل إلى القول داخل اللجنة، إنه بات مقتنعاً بأن وزارة الداخلية ستعجز عن تسليم البطاقات الممغنطة، في حال استمر الانقسام على حاله ولم يتم التوصل إلى صيغة منطقية لآلية الاقتراع. غير أن الانقسام الأبرز الآن لا يزال يتمحور حول مبدأ التسجيل المسبق للناخبين في حال أرادوا الاقتراع خارج مكان القيد. ومع أن هذا البند يزداد تعقيداً، مع انقسام الكتل إلى فريقين، إلا أنه يبدو أقل الأزمات، أمام ما يُعدّ له كل من التيار الوطني وحركة أمل من مطالب لتعديل القانون، لا سيما مسألة احتساب نسب الصوت التفضيلي على أساس الأفضلية أو الدوائر الصغرى.

وينص اقتراح التسجيل المسبق على أن يبادر الناخب، قبل نهاية العام الذي يسبق إجراء الانتخابات، إلى إبلاغ وزارة الداخلية بالمكان الذي يريد التصويت فيه. مثلاً، إذا كان ناخب من الشوف يسكن في كسروان، يمكنه طلب الاقتراع في مركز قريب من مكان سكنه، بدل التوجه إلى بلده يوم الانتخابات. وإذا تجاوز عدد الناخبين الشوفيين في كسروان رقماً معيناً، تخصص لهم وزارة الداخلية قلم اقتراع حيث يقطنون، ليشاركوا في انتخاب نواب دائرة الشوف - عاليه. وفي هذه الحالة، تُشطب أسماء هؤلاء الناخبين من لوائح الشطب في بلداتهم، لتوضع على لوائح شطب تمكّنهم من الاقتراع في المركز الذي خصّصته لهم الوزارة.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن مسألة التسجيل المسبق يعارضها التيار الوطني الحرّ وتيار المستقبل، بينما يتمسك بها كل من حزب الله وحركة أمل والقوات اللبنانية. وإذا كان موقف التيار الوطني الحرّ، وعلى لسان الوزير جبران باسيل، مبرّراً بأن «مزاج الناخب يتحدّد قبل عشرة أيام، ولذلك علينا ترك الحرية

مع إقبال ملفّ التهديد الإرهابي انطلاقاً من الجرد الشرقي اللبنانية، بدأت الانتخابات النيابية المقبلة تتصنّف المشهد السياسي اللبناني، في ظلّ الانقسام الذي يعصف بين الكتل السياسية، ويتمثّل في اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة الوزارية المكلفة ببحث كيفية تطبيق قانون الانتخاب.

وإذا كانت غالبية الأطراف لا ترى خطراً في مرور مهلة صدور

الاقتراع بالبطاقات البيومترية يتطلب إصدار مليون واحدة شهرياً

مرسوم تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات في موعده المفترض، أي قبل 17 أيلول الحالي، فإن العقبات التي تقف في وجه تطبيق القانون الجديد تضع الاستحقاق الانتخابي بأسره في عين العاصفة.

الجلسة الثالثة للجنة الوزارية أوّل من أمس بدت نذير شؤم على إمكانية إجراء الانتخابات النيابية في موعدها. فالانقسام كان سيّد الموقف بين ممثلي الكتل البرلمانية



في مأتم رسمي في وزارة الدفاع، شيع لبنان أمس العسكريين الشهداء الذين اختطفهم تنظيم «داعش» من عرسال، في الثاني من آب عام 2014. وبعد مرور موكب التشييع في ساحة رياض الصلح، جرى دفن الشهداء كل في بلده.

اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين «نائمة» في اللجان النيابية

هل يفتح الحريري صفحة جديدة مع موسكو؟

قضية اليوم

فراس الشوفي

لا تقارن زيارة الرئيس سعد الحريري غداً الأحد لموسكو بزياراته السابقة. ومع أن الحريري يزور العاصمة الروسية بصفته رئيساً للحكومة هذه المرّة، إلا أن الظروف الدولية والإقليمية وعلاقة المملكة السعودية نفسها مع روسيا تغيّرت، وبت التسليم بالدور الروسي على شاطئ المتوسط أمراً محتوماً، تماماً كما تُبَت الميدان السوري شرعية الحكومة السورية وحكم الرئيس بشار الأسد على المساحة الأوسع من البلاد.

وما لا يمكن تجاهله هذه المرّة هو أن التسوية الإقليمية التي تتضح

معالمها يوماً بعد يوم، والتي أفضت إلى تحوّل في مواقف الدول المحيطة بسوريا برعاية روسية، لا سيما الأردن وتركيا لناحية الاعتراف العلني أو المبطّن بشرعية الأسد، لا يمكن أن يبقى لبنان خارجها، ويبقى فريق الحريري مضراً على موقفه الذي بات متقدماً على المواقف الخليجية.

مصادر دبلوماسية روسية أكدت لـ «الأخبار» أن «موسكو تلمس التحولات الخليجية تجاهها، على الرغم من المواقف الأميركية المعارضة»؛ فبعد التواصل القطري المتقدّم، على خلفيّة الخلاف القطري - السعودي، تنتظر موسكو زيارة وليّ العهد السعودي محمد بن

سلمان، الذي من المتوقع أن «يسمع نصائح روسية بضرورة إعادة فتح الخطوط مع الأسد، لما فيه مصلحة السعودية وسوريا ومصصلحة إنجاح مهمة مكافحة الإرهاب». وعدا عن التفاهات والمداخلات التي طلب من الوزراء المرافقين للحريري تقديمها أمام رئيس الحكومة الروسية ديمتري مدفيديف، فإن الحيّز السياسي وأزمة النازحين السوريين والملف السوري، ستأخذ مساحة من النقاش، إن كان مع مدفيديف، أو في اللقاء المرتقب مع الرئيس فلاديمير بوتين. وتقول المصادر الدبلوماسية إن الحريري لن يسمع موقفاً مغايراً في موسكو عمّا يقوله الروس في العلن. وهذه

المرّة، «سيكون ترميم العلاقات اللبنانية - السورية الرسمية في أولوية النصائح الروسية للحريري، لما فيه خير لبنان ولضرورة حل أزمة النازحين». إلا أن بعض المحيطين بالحريري يروّجون أن رئيس الحكومة سيسعى إلى تعديل الموقف الروسي من الأسد، بعد أن روجوا خلال الأيام الماضية، بعد عودة الحريري من باريس، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وعد رئيس الحكومة برحيل الأسد في غضون سنة أشهر خلال «المرحلة الانتقالية»... في تكرار لرهانات خاسرة!

يتلقّف الروس الإيجابية التي يتعامل بها العهد الجديد مع

موسكو، والتي تُوجت بزيارة وزير الدفاع يعقوب الصراف قبل أسبوعين، ومشاركته في «منتدى الجيش الروسي 2017». تركت زيارة الصراف أثراً طيباً في العاصمة الروسية لدى المسؤولين العسكريين والسياسيين الروس. فوزير الدفاع، الذي عكس إيجابية موقف عون من روسيا خلال لقاءاته، جهد لدراسة آليات تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وأمضى أيام رحلته الثلاثة متنقلاً بين مصانع الأسلحة ومقار الشركات المعنية بالتصنيع، ووضعاً أمام المؤسسة العسكرية الروسية حاجيات الجيش اللبناني، من الدبابات والصواريخ والمدافع المتعددة المديات، والرشاشات